الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٤٠

الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيانغ (غابون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٦٧ من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/72/53 و A/72/53/Add.1)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): فيما يتعلق بهذا البند، أود أن أشير إلى أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أن تنظر في البند ٦٧ من جدول الأعمال في الجلسات العامة وفي اللجنة الثالثة عملاً بالقرار ٢٨١/٦٥، المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

سأدلي الآن ببيان بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أدلي بالملاحظات التالية بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة، السيد ميروسلاف لايتشاك:

”أرحب بسعادة السيد خواكين ألكسندر مازا مارتيلي، رئيس مجلس حقوق الإنسان، الذي سيتولى اليوم تقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/72/53 وA/72/53/Add.1) إلى الجمعية العامة. وأهنئه على قيادته للمجلس.

”إن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة الرئيسية داخل الأمم المتحدة المكرسة لتعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا تزال أهميته جلية. وما زلنا نشهد في العديد من الأماكن في جميع أنحاء العالم انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. والمجلس، من خلال مختلف آلياته وإجراءاته وقراراته، يعطي صوتاً للناس كافة، بمن فيهم أشد الفئات ضعفا، ممن قد لا يكون صوتهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مسموعاً. وهو المحفل الرئيسي لمعالجة حالة الأشخاص الذين يواجهون انتهاكات جسيمة وتمييزاً وإقصاء.

”بدأ المجلس الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. والاستعراض الدوري الشامل هو آلية شاملة لاستعراض الأقران، استناداً إلى مبادئ الحوار والتعاون والمساواة في المعاملة بين جميع الدول الأعضاء. وهذه الآلية تعزز احترام حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والعالمي. ونجاح الاستعراض الدوري الشامل دليل آخر على أن مجلس حقوق الإنسان آلية فعالة للنهوض بجميع حقوق الإنسان.

”إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان هما أحد الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وكل ركيزة أساسية، وجميع الركائز الثلاث مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. وكما قلت في افتتاح المناقشة العامة، ”إن حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية؛ ولا يمكن أن يترسخ السلام ولا التنمية من دونها“ (A/72/PV.3، الصفحة ٨). ولذلك، فإن عمل المجلس من الأهمية بمكان لمسؤوليتنا الجماعية عن الوفاء بالتزاماتنا بتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والسعي إلى تحقيق السلام والأمن العالميين لنا ‹نحن شعوب›.

”والنقاشات والمناقشات داخل المجلس غالباً ما تكون مكثفة وخلافية أحياناً. وهذا السيناريو متوقع نظراً للمصالح والحساسيات المختلفة فيما يتعلق بالمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تعمل الدول الأعضاء بصورة بناءة لضمان أن يظل مجلس حقوق الإنسان ذا صلة وفعالية في صون حقوق الإنسان للناس كافة.

”وفي خضم المناقشات السياسية والفلسفية، دعونا نضع في المركز مسؤوليتنا المشتركة عن تعزيز وحماية حقوق جميع الناس، فضلاً عن التصدي للانتهاكات، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية في جميع أنحاء العالم. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يظل محورياً في جهودنا.“

(*تكلم بالفرنسية*)

وفقا للقرار ٢٨١/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، أعطي الكلمة الآن للسيد مازا مارتيلي، رئيس مجلس حقوق الإنسان.

السيد مازا مارتيلي (رئيس مجلس حقوق الإنسان) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/72/53 و A/72/53/Add.1) إلى الجمعية العامة. وأود أن أبدأ بتهنئة الأعضاء الخمسة عشر المنتخبين مؤخراً في مجلس حقوق الإنسان. وإنني واثق تماماً من أن جميع أعضاء المجلس سوف يعملون بجد لدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي بداية رئاستي، أوضحت ما سيعطي معنى لمهمتي في المجلس: تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع؛ ومعالجة حالات انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة؛ وتعزيز التنسيق الفعال بشأن حقوق الإنسان وتعميم مراعاتها داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وتوجيه أعمال المجلس لصالح مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، والحوار والتعاون الدوليين البناءين. وفي رئاستي هذا العام، أسترشد بهذه المبادئ الواردة في القرار ٢٥١/٦٠.

ويرد موجز لأعمال مجلس حقوق الإنسان في التقرير، الذي يتضمن الأنشطة والقرارات والمقررات وبيانات الرئيس التي اعتمدها المجلس في دوراته العادية هذا العام، فضلاً عن الدورة الاستثنائية المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وخلال السنة، عرض مجلس حقوق الإنسان استجابات

استباقية للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال ولاياته القطرية والمواضيعية. وخلال دوراته العادية الثلاث، اتخذ المجلس ما مجموعه ١١٤ قراراً، اتخذ ٨٠ منها دون تصويت. في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، سيقوم المجلس بحلول نهاية العام باستعراض وفاء ٢٨ دولة عضو بالتزامات حقوق الإنسان.

ويسرني أيضا أن أفيد بأن المجلس ارتأى مرة أخرى زيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بفضل الصندوق الاستئماني للمساعدة التقنية الطوعية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، الذي دعم ٢٧ مندوباً وزميلاً من ٢٦ بلداً.

ومن بين الحالات القطرية التي تناولها المجلس هذا العام، تستحق الحالة في ميانمار اهتماماً خاصاً. وبالإضافة إلى التقرير والتحديث الشفوي للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، أنشأ المجلس أثناء دورته الرابعة والثلاثين بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق

”لتحديد الوقائع والملابسات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات العسكرية وقوات الأمن، والتجاوزات في ميانمار، ولا سيما في ولاية راخين“،

وذلك عملاً بقرار المجلس ٢٢/٣٤.

بعد الاستماع شفويا إلى آخر المستجدات وإجراء حوار تفاعلي مع بعثة تقصي الحقائق خلال دورتها السادسة والثلاثين، قرر المجلس تمديد ولاية البعثة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

كذلك نظر مجلس حقوق الإنسان في حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وجرت الحوارات التفاعلية مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية أثناء انعقاد جميع دورات المجلس العادية الثلاث هذا العام. ومدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لفترة سنة واحدة. وعلاوة على ذلك، عقد المجلس أثناء دورته الرابعة والثلاثين حلقة نقاش أتاحت الفرصة للضحايا للإدلاء بشهاداتهم بشأن حالات محددة من حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، وفي أيلول/سبتمبر، قرر المجلس عقد حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن انتهاكات حقوق الأطفال في الجمهورية العربية السورية في دورتها السابعة والثلاثين التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٨.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان وبالنظر إلى حالة حقوق الإنسان هناك، عقد المجلس، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، دورة استثنائية بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. نظر المجلس خلال دورته الرابعة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس من هذا العام في تقرير خطي شامل للجنة حقوق الإنسان، وأعقب ذلك حوار تفاعلي. بعد ذلك مدد المجلس ولاية اللجنة لمدة سنة أخرى وطلب، في جملة أمور، منها جمع وحفظ الأدلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة، وأن تعمل اللجنة على إتاحة تلك المعلومات لجميع آليات العدالة الانتقالية، عملا بقرار المجلس ٢٥/٣٤. وحث المجلس أيضا على الإسراع بإنشاء محكمة مختلطة مستقلة من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي للتحقيق مع المسؤولين عن أي انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان الدولية، والقانون الإنساني الدولي، عملا بقرار المجلس ٢٥/٣٤.

تفحص المجلس التحديث الشفوي وتقرير لجنة التحقيق المعنية ببوروندي التي أُنشئت في عام ٢٠١٦ لإجراء تحقيق شامل في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في بوروندي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بما في ذلك بشأن ما إذا كانت تشكل جرائم دولية، بغية المساهمة في مكافحة الإفلات من العقاب وتحديد هوية الأشخاص الذين يزعم أنهم ارتكبوا انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في بوروندي بغية ضمان المساءلة الكاملة، وفقا

لأحكام قرار المجلس ٢٤/٣٣. وفي أيلول/سبتمبر، مدد المجلس ولاية لجنة التحقيق لمدة سنة واحدة؛ وقرر المجلس أيضا أن يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العمل بسرعة على بإيفاد فريق من الخبراء الثلاثة للانخراط مع السلطات البوروندية وسائر الجهات المعنية في جمع وحفظ المعلومات وإحالتها إلى السلطات القضائية في بوروندي من أجل إثبات الحقيقة وضمان مساءلة جميع مرتكبي الجرائم النكراء أمام السلطات القضائية في بوروندي، وفقا لقرار المجلس ٢/٣٦.

أما فيما يتعلق بتقارير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك البلد، فقد قرر المجلس في دورته الرابعة والثلاثين تعزيز قدرات مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سيول لإتاحة تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قدمها فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة في تقريره، وفقا لقرار المجلس ٢٤/٣٤. بالاضافة إلى ذلك، تم تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمدة سنة أخرى.

أما فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد طلب المجلس في دورته الخامسة والثلاثين، إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إرسال فريق من الخبراء الدوليين، بما في ذلك خبراء من المنطقة، لجمع وحفظ المعلومات لتحديد الوقائع والظروف المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والتجاوزات، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في مقاطعات كاساي، عملا بقرار المجلس ٣٣/٣٥.

وفي هذا العام، طلب المجلس أيضا إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تواصل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصياته وغير ذلك من العمليات المتعلقة بالمصالحة، والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، ودعا المفوضية إلى الاستمرار في تقديم التقارير عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا وفي ليبيا.

ومن خلال قرار، طلب المجلس أيضا إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية إلى جورجيا من خلال عمليات مكتبها في ذلك البلد.

أما فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في اليمن، فقد طلب المجلس في أيلول/سبتمبر، إلى المفوضية إنشاء فريق مؤلف من شخصيات بارزة وخبراء إقليميين لديهم المعرفة الدولية في قانون حقوق الإنسان وسياق اليمن، من أجل الرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان، وتقديم توصيات بشأن تحسين حماية حقوق الإنسان والعمل مع السلطات اليمنية وجميع أصحاب المصلحة، عملا بقرار المجلس ٣١/٣٦.

مدد المجلس ولايات الإجراءات الخاصة القائمة المتعلقة ببلدان معينة وهي إريتريا، وبيلاروس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، والصومال، وكمبوديا، وكوت ديفوار، ومالي، وميانمار.

خلال مناقشة هذا العام الرفيعة المستوى بشأن تعزيز تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ناقش المجلس مساهمة حقوق الإنسان وبناء السلام من خلال تعزيز الحوار والتعاون الدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان. تشرف المجلس بمشاركة رئيس الجمعية العامة والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام في المناقشة، الأمر الذي أسهم في تبادل الخبرات بين جنيف ونيويورك.

وفي عام ٢٠١٧، واصل أيضا مجلس حقوق الإنسان التطرق إلى عدد من القضايا العالمية، بما في ذلك حقوق الإنسان، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال المناقشات المواضيعية وحلقات النقاش، على سبيل المثال، حلقات النقاش التي دارت بشأن تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بحقوق الطفل وحقوق المرأة. فضلا عن إدماج المنظور الجنساني في جميع أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته.

وفي حلقات نقاش أخرى، بما في ذلك تلك التي تعقد بين الدورات، نوقشت المواضيع التالية: تغير المناخ؛ الصحة العامة، والحصول على الأدوية؛ الأطفال والمراهقون المهاجرون غير المصحوبين بذويهم؛ التنميط العنصري والتحريض على الكراهية، بما في ذلك في سياق الهجرة؛ عقوبة الإعدام؛ دور الحكومات المحلية؛ آثار الإرهاب على التمتع بجميع حقوق الإنسان؛ تدابير قسرية انفرادية؛ أثر الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب على التمتع الكامل للنساء والفتيات بجميع حقوق الإنسان. عمل المجلس طوال تلك المناقشات على تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

وفي هذا العام، اعتمد المجلس ولاية جديدة في إطار إجراءات خاصة، ألا وهي تعيين مقرّر خاص يُعنى بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجُذام وأفراد أسرهم، عملا بقرار المجلس ٩/٣٥. بيد أن المجلس لم يمدد الولايتين المتعلقتين بالخبير المستقل المعني بكوت ديفوار أو الخبير المستقل المعني بهايتي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لا توفر فحسب أحد المصادر الرئيسية للمعلومات الموثوقة عن مسائل وحالات حقوق الإنسان حول العالم، وأساسا متينا للحوارات والمناقشات في المجلس، ولكنها تساهم أيضا بقدر كبير في جهود الأمم المتحدة المتعلقة بالإنذار المبكر والوقاية. ومن المهم أن تتعاون جميع البلدان مع المكلّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وأن تتيح لهم إمكانية الوصول بغية أن يتمكنوا من تأدية عملهم بكفاءة.

ويسرّني أن أبلّغ الجمعية بأنه حتى الآن، هناك ١١٨ دولة عضوا ودولة واحدة ذات مركز مراقب وجّهت دعوات دائمة في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية. ومع ذلك، يساورني القلق إزاء موقف بعض الدول التي لا تتعاون مع آليات المجلس، أو تتعاون مع قلة مختارة منها. وإنني أدعو جميع الدول التي لم توجه بعد دعوات دائمة إلى المكلّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى أن تفعل ذلك وتتعاون تعاونا تاما مع آليات المجلس.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الاستعراض الدوري الشامل، آلية استعراض الأقران التي تعتبر أحد أعظم إنجازات مجلس حقوق الإنسان. لقد بدأت الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو، وسنفتتح الجلسة الثامنة والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل يوم الاثنين المقبل. وبوجود مشاركة بلغت نسبتها ١٠٠ في المائة خلال الدورتين الأوليين، فإن الاستعراض الدوري الشامل يمثل احتفالا حقيقيا لمبدأ العالمية.

لقد شهدنا تطورات إيجابية جدا؛ فعلى سبيل المثال، كان هناك تركيز إضافي على متابعة التوصيات وتنفيذها، واستخدام الدول ذاتها للمساعدة الإنمائية بهدف تيسير أنشطة المتابعة على الصعيد الوطني. علاوة على ذلك، ثمة ٦٦ دولة حتى الآن قدّمت طواعية تقارير منتصف المدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل بشأن التوصيات التي تم التقدم بها أثناء الدورتين الأولى والثانية. ويحدوني الأمل في أن تستمر هذه الممارسات الجيدة، وأن تتعزز طوال الدورة الثالثة. ويسعدني جدا أن الأمين العام أكد في تقاريره المقدمة إلى الدورة الحالية للجمعية العامة على أهمية عملية الاستعراض الدوري الشامل في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

إن مجلس حقوق الإنسان نوّه في دورته الخامسة والثلاثين بالدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات تجاه إدماج الالتزامات الدولية في السياسات والقوانين الوطنية، بما في ذلك من خلال دعم تنفيذ التوصيات التي تحظى بتأييد الدول المعنية في إطار الاستعراض الدوري الشامل. إلى ذلك، أُتخذ قرار بشأن مساهمة

البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل.

والمشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي جانب أساسي من جوانب عمل مجلس حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى تزويدنا بمعلومات مباشرة من الميدان، وإدخال منظورات فريدة في مناقشاتنا، ولفت انتباهنا إلى حالات حقوق الإنسان العاجلة، فإنها تؤدي دورا أساسيا في جهود المتابعة وبناء القدرات في بلدانها الأصلية.

وأود أن أبلّغ الجمعية بأنني تلقيت تقارير عن مزاعم تتعلق بالترهيب والتهديد والانتقام ضد الأفراد الذين يسعون إلى التعاون أو الذين تعاونوا فعلا مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته، الأمر الذي أتابعه مباشرة مع الدول المعنية. ومن الضروري أن يتوفر للممثلين المعتمدين عن المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيّزا آمنا يسمح لهم بإبداء الرأي، وكذلك بالتفاعل مع أصحاب المصلحة الآخرين. وإنني أذكّر الدول على نحو منتظم بأن أعمال الترهيب والانتقام ضد الأفراد أو الجماعات الذين يشاركون في أعمال المجلس أو آلياته غير مقبولة، وأدعوها إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع أعمال كهذه، وكفالة توفير الحماية الكافية منها.

وفي هذا العام، اتخذ مجلس حقوق الإنسان عدداً من القرارات والتوصيات التي قدّمها إلى الجمعية العامة. ومن خلال القرار المتخذ في آذار/مارس بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، أوصى مجلس حقوق الإنسان بأن تقدّم الجمعية العامة تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء المناسب (قرار المجلس ٢٦/٣٤). وفي قراره عن كفالة المساءلة وإعمال العدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، المتخذ أيضا في آذار/مارس، أوصى المجلس الجمعية العامة

”بأن تظل على علم بالمسألة إلى أن تقتنع بأن إجراءً مناسباً فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة في تقريرها قد اتُّخذ أو بصدد أن يُتَّخذ بصورة مناسبة على المستويين الوطني أو الدولي لكفالة العدالة للضحايا ومساءلة الجناة“ (قرار المجلس ٢٨/٣٤، الفقرة ٩).

وفي آذار/مارس، أوصى المجلس أيضا بأن تدعو الجمعية العامة الدول الواقعة في المناطق التي يعيش فيها منحدرون من أصل أفريقي ويكونون من مواطنيها إلى عرض استضافة مؤتمرات إقليمية بشأن إنشاء منتدى السكان المنحدرين من أصل أفريقي بمشاركة سكان منحدرين من أصل أفريقي، بغرض تقديم إسهامات موضوعية تتعلق بشكل المنتدى المقترح وهيكله ومضمونه.

علاوة على ذلك، ومن خلال قرار المجلس المتعلق بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمد في دورته الخامسة والثلاثين، فقد دعا المجلس الجمعية العامة إلى النظر في عقد اجتماع تذكاري خاص بمناسبة هاتين الذكريين السنويتين.

أخيرا، في ما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في إريتريا وبوروندي، طلب المجلس إلى الجمعية العامة تقديم التقارير والتحديثات الشفوية الصادرة عن لجان التحقيق بخصوصهما إلى جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، عملا بقراري المجلس ٣٥/٣٥ و ١٩/٣٦، على التوالي.

وقبل الختام، أود تسليط الضوء على التحديات المتزايدة التي يواجهها مجلس حقوق الإنسان بشأن الفجوة المتنامية بين عبء العمل الناجم عن خدمة مجلس حقوق الإنسان والموارد المخصصة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وإدارة شؤون الجمعية

العامة والمؤتمرات. وبهدف إيجاد الحلول لهذه المسألة، أنشئت فرقة عمل مشتركة في أيار/مايو، تتألف من ممثل عن مكتب مجلس حقوق الإنسان، وممثلين عن مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. واستنادا لتقرير فرقة العمل وتوصياتها، عرض المكتب على المجلس في أيلول/سبتمبر مختلف التدابير المقترحة كي ينظر فيها، بما في ذلك التدابير الموضوعية لتوفير الوقت.

وعلى الرغم من إجراء العديد من المشاورات بشأن هذه المقترحات، بما في ذلك في إطار جلسة عقدها المجلس في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن ممكنا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير المقترحة في هذه المرحلة. والمطلوب إجراء المزيد من مشاورات المجلس بقيادة المكتب المقبل، وذلك لاعتماد تدابير مستدامة تمكّن مجلس حقوق الإنسان من القيام بعمله بمزيد من الكفاءة.

ومثلما أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير،

”فالطابع المترابط لأزمات اليوم يتطلب منا ربط الجهود التي نبذلها من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان ليس بالأقوال ولكن بالممارسة العلمية (S/PV.7857، الصفحة ٣)“.

واليوم، في وقت يواجه العالم أزمات معقدة عديدة ذات أبعاد لحقوق الإنسان، فإن أعمال مجلس حقوق الإنسان، بوصفه منتدى الأمم المتحدة الرئيسي المعني بحقوق الإنسان، أعمال ضرورية لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية. ولذلك، أناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تركز اهتمامها الكامل والمتفاني على هذه المسألة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجمعية العامة على دعمها المستمر مجلس حقوق الإنسان وعلى أعمالها، وأعرب عن صادق أملي بأن يستمر هذا الدعم طوال الفترة المتبقية من هذا العام، وأيضا في الأعوام المقبلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئيس مازا مارتيلي على توليه عرض تقرير مجلس حقوق الإنسان.

السيد جورجيو (إريتريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وترحب المجموعة الأفريقية بإتاحة هذه الفرصة لإجراء حوار مع رئيس مجلس حقوق الإنسان، معالي السفير مازا مارتيلي، بشأن التقرير السنوي لأنشطة المجلس خلال دورته السنوية الحادية عشرة (A/72/53). ونقدر أيضا الدور الرئيوي والقيادي الذي تضطلع به رئاسة المجلس فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها لدعم أعمال المجلس.

وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد مجددا على ولاية المجلس بوصفه هيئة الأمم المتحدة الإبتدائية الرئيسية المسؤولة عن الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دونما تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة وعلى قدم المساواة، على النحو المنصوص عليه في القرار التأسيسي ٦٠/٢٥٠. ونود أن نشير إلى أنه ينبغي أن تكون ولاية المجلس مدفوعة بمبادئ التعاون والحوار الحقيقي، بعيدا عن التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير.

ولا تزال أفريقيا على اقتناع بأن الاستعراض الدوري الشامل إحدى ركائز عمل مجلس حقوق الإنسان في الوفاء بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان وفي تحسين الحالة على أرض الواقع. ولتحقيق هذه الأهداف، لا بد من تزويد صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لأغراض تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل بالموارد الكافية لكي يتمكن من مساعدة الدول على تنمية قدراتها وخبراتها الوطنية من أجل تنفيذ توصيات المجلس.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد على تأييدها لإعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الثالث لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وهذه النتائج تؤكد بشكل أساسي، أولا، على أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، وثانيا، على أن الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. وفضلا عن ذلك، تؤيد أفريقيا تماما أحكام الفقرة ١٤ من إعلان فيينا، التي تنص على أن،

”انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يعوق التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان؛ وإن التخفيف من حدته فورا والقضاء عليه في نهاية المطاف يجب أن يبقيا في صدارة أولويات المجتمع الدولي.“

ونشعر بالتشجيع لما يقوم به المجلس من عمل في مجال التمتع العملي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي لا تزال عنصراً رئيسياً في استئصال شأفة الفقر، والإجحاف وتخلف النمو على نطاق العالم، ونرى أن هناك المزيد من العمل الذي يمكن القيام به في هذا المجال. وتولي المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة لمبدأ الحوار البناء والتعاون الدولي الرامي إلى مساعدة الدول عمليا على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتدفعنا مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه إلى تعزيز التضامن العالمي وإلى أن يعمل كل واحد من أجل مصلحة الآخر بروح من التعاون الدولي الملموس، ولا سيما بهدف تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في العالم النامي.

إن موقف المجموعة الأفريقية القائم على المبدأ إزاء مفهوم أهلية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحقاقها التدريجي يسترشد بالاعتراف بأن الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان وأنه يجب اتخاذ خطوات عاجلة لتحقيق فهم أفضل للفقر المدقع وأسبابه. وأحد جوانب هذا الأمر التي تبعث على القلق هو إنكار الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية. إننا نؤمن بأنه لا يوجد تسلسل هرمي للحقوق، الأمر الذي يتسق مع فرضية النهج القائم على حقوق الإنسان. ولا يمكننا أن نشجع مجموعة من الحقوق بما يؤدي إلى استبعاد الأخرى ونأمل بتحقيق غرس الوعي بحقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم.

وفي هذه المرحلة، تود المجموعة أن تجدد التأكيد على ولاية اللجنة الثالثة للنظر في أعمال مجلس حقوق الإنسان من خلال اعتماد تقريره السنوي. وأشرنا إلى زيادة المحاولات الرامية إلى تقويض هذه الولاية باقتراح أن يقدم تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة بدون موافقة اللجنة الثالثة. ولذلك تود المجموعة أن تحذر من إنشاء مثل تلك السابقة الخطرة على أساليب عمل الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. وسيتطلب إدخال أي تغييرات على هذه الولاية موافقة العضوية العالمية من خلال عملية حكومية دولية شاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل المجموعة الأفريقية تقديم مشروع قرارها السنوي بشأن اعتماد تقرير مجلس حقوق الإنسان.

وفي الختام، نؤكد لرئاسة الجمعية العامة على دعمنا وتعاوننا لأنهما يقودان المجلس صوب إنجاز ولايته.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة بريتو مانييرا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير مازا مارتيلي، على تقديمه للجمعية العامة التقرير السنوي الثاني عشر للمجلس (A/72/53). ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد ألبانيا والجبل الأسود، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك.

ودعم الاتحاد الأوروبي بقوة مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه، ولا يزال يفعل ذلك. ومضى أحد عشر عاما منذ أن أقرت الجمعية العامة إنشاء المجلس، وتم إنجاز الكثير من الأعمال. إن نظام الإجراءات الخاصة، وإنشاء آليات للمساءلة والاستعراض الدوري الشامل وجميع آليات المجلس الآخرى أسهمت إسهاما إيجابيا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نطاق العالم. ومن خلال تقديم المساعدة التقنية وولايات بناء القدرات، فإن المجلس ساعد أيضا البلدان التي تواجه أزمات متعلقة بحقوق الإنسان على وضع سياسات لحماية حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها الدولية.

وما فتئ المجلس مكلفا بولاية لتعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بدون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة وعلى قدم المساواة. وأيضا جزء من ولاية المجلس معالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات الجسيمة والمنهجية وتقديم توصيات بشأن هذه الانتهاكات. وفضلا عن ذلك، ينبغي للمجلس أيضا أن يعزز التنسيق الفعال بشأن حقوق الإنسان وتعميم مراعاتها في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وتوجد إمكانية آخرى لتعزيز الحوار والتآزر بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن لكفالة أن تكون حقوق الإنسان محورية في جميع أعمال الأمم المتحدة. ولا بد من وضع ولاية مجلس حقوق الإنسان للإسهام في منع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون والاستجابة بسرعة للطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان موضع التنفيذ الكامل بغية ترجمة الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة.

ويمكن استخدام الآليات القائمة للمجلس بشكل أفضل لتؤدي هذا الدور الوقائي الأقوى. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة الإسهام في التنفيذ الكامل للولاية الواسعة للمجلس المناطة بها بموجب قراره التأسيسي ٢٥١/٦٠.

لقد تزايدت بشكل مطرد خلال السنوات القليلة الماضية الدعوات إلى تحسين وتعزيز فعالية مجلس حقوق الإنسان. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما راسخا بالمشاركة البناءة في عملية عبر إقليمية شاملة للجميع للتفكير والحوار والاستعراض يتم تنسيقها من جنيف، مع التركيز على أساليب عمل تلك الهيئة وكفاءتها وفعاليتها وأثرها. وستكون نتائج هذه العملية المنسقة في جنيف مفيدة للاسترشاد بها في الإجراءات التي يُرى أنها ضرورية في نيويورك.

وقد ألقى الأمين العام كلمة أمام المجلس أثناء الجزء الرفيع المستوى من اجتماعاته في آذار/مارس، حيث نبهنا جميعا إلى أن تجاهل حقوق الإنسان هو مرض ينتشر في الشمال والجنوب والشرق والغرب، وواصل القول إن مجلس حقوق الإنسان يجب أن يكون جزءا من العلاج. والمجلس هو في الواقع جزءٌ من العلاج. وقد تم إنشاء لجان تحقيق وبعثات لتقصي الحقائق استجابة للادعاءات الخطيرة بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. والمنظومة المؤلفة من المكلفين المستقلين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة هي بمثابة عيوننا وآذاننا، حيث تساهم في إنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر. وينبئنا هذا النظام ببوادر الأزمات الناشئة ويساعد البلدان في احترام وحماية وإعمال التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل كل جهد ممكن لضمان أن يتمكن مجلس حقوق الإنسان من المساعدة في منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والممنهجة، أو التصدي لها، فضلا عن الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان، وأن يكون قادرا كذلك على تحسين معايير حقوق الإنسان وتنفيذها على مستوى العالم من خلال عمل منهجي بشأن المسائل المواضيعية ذات الصلة. وفي هذا السياق، يُذكر الاتحاد الأوروبي بأهمية استقلال المجلس،

ويعارض بشدة أي محاولات لتقويض الوضع المؤسسي للمجلس في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدور المركزي الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في معالجة حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن لأي دولة تجاهل العواقب الوخيمة للأزمة في سورية والانتهاكات التي يرتكبها جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري وحلفاؤه. ويجب تقديم مرتكبي أي انتهاكات للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، إلى العدالة. وفي هذا السياق، فإن استجابة المجلس المستمرة للأزمة لا تزال بالغة الأهمية، كما يتبين من الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء خلال الدورة الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان، والذي يطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن ينشئ فريقا من الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن والإبلاغ عنها، واستقصاء جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللمجالات الأخرى المناسبة والقابلة للتطبيق من القانون الدولي، التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، وإثبات الوقائع والملابسات المحيطة بالانتهاكات والتجاوزات المزعومة، وحيثما أمكن، كشف المسؤولين عنها. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع آلية التحقيق الجديدة المعنية باليمن.

خلال السنة الماضية، أثبت مجلس حقوق الإنسان أيضا التزامه بتعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، وبتزويد حكومات كوت ديفوار ومالي وهايتي بالمساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تعزيز حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فإننا نرحب بالدعم المستمر المُقدم للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وجمهورية غينيا وجورجيا وليبيا وأوكرانيا. ونحن على ثقة بأن المجلس سيواصل الرصد الوثيق للحالات التي يمكن فيها للمساعدة التقنية وبناء القدرات أن تحدث تغييرا، وبأنه سيتخذ إجراءات عند الاقتضاء.

يؤدي المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان دورا حاسما في عمل المجلس وآلياته، على النحو المنصوص عليه في مجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات لعام ٢٠٠٧. إن استهداف الأفراد أو الجماعات الذين يتعاونون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أمر مؤسف ويتناقض مع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة أي عمل من أعمال العنف أو التحرش أو التخويف أو الانتقام أو التهديد في هذا السياق. وتكتسي قدرة الأفراد والجماعات على إثارة شواغلهم، دون خوف، مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، أهمية بالغة في عمل هذه الآليات وقدرتها على الاضطلاع بولاياتها.

وتتطلب مسألة الأعمال الانتقامية اتباع نهج متسق على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع هذه الأفعال وإنهائها. ويشكل المجتمع المدني وممثلوه شركاء قيمين لآليات حقوق الإنسان وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ولذلك، فإننا نرحب بالعمل الذي يقوم به أندرو غليمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، في الدور الذي كلفه به الأمين العام والمتمثل في تلقي الادعاءات بالتخويف والانتقام ممن يسعون إلى التعاون مع الأمم المتحدة وآلياتها والنظر في تلك الادعاءات والاستجابة لها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم تعاونهم مع المجلس والآليات المعنية بحقوق الإنسان.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، انتخبت الجمعية العامة ١٥ عضوا جديدا في المجلس (أنظر A/72/PV.31). وتستتبع عضوية المجلس مسؤوليات هامة. وينص القرار ٢٥١/٦٠ على ضرورة تقيد الأعضاء المنتخبين في المجلس بأعلى المعايير في

تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعاونهم مع المجلس تعاونا كاملا. وبينما نهنئ الأعضاء الجدد، فإننا نذكرهم أيضا بإيلاء اهتمام دقيق لحالات حقوق الإنسان في بلدانهم وبالتعاون مع آليات المجلس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، دون أي نوع من أنواع التمييز. لا توجد دولة سجلها مثالي في مجال حقوق الإنسان، وبالتالي فإننا نشجع الأعضاء المنتخبين حديثا على المشاركة في أعمال المجلس بروح من التأمل الذاتي، بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان في بلدانهم ومعالجة جميع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تُعرض على المجلس معالجةً تقوم على أسس موضوعية.

كما أننا نشجع بقوة جميع الدول والجهات المعنية الأخرى على التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة كوسيلة لتحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونغتنم هذه الفرصة لنهيب بجميع الدول التي لم توجه بعد دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بهذه الولايات أن تفعل ذلك.

ونرحب بنظر مجلس حقوق الإنسان في الحالة الخطيرة على صعيد حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونؤكد على أهمية الآلية المنشأة المعنية بالمساءلة في ما يتعلق بالأحداث التي شهدتها منطقة كاساي. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعاون الكامل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفريق الخبراء الدوليين في هذا الصدد.

إن العضوية في المجلس تزيد من مسؤوليات العضو المتمثلة في التعاون مع آليات المجلس والتقيد بالقواعد والالتزامات الدولية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتجديد ولاية لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، ويدعو حكومة بوروندي، بوصفها عضوا في المجلس، إلى التعاون تعاونا تاما مع لجنة التحقيق وكذلك مع سائر الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وكما ورد في القرار المؤسس للمجلس، ينبغي أن يتقيد الأعضاء المنتخبون في مجلس حقوق الإنسان بأعلى المعايير الخاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي، ونكرر دعوتنا لحكومة بوروندي إلى أن تقوم بذلك.

يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للوقوف على حقائق وملابسات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يُزعم أ ن القوات العسكرية والأمنية في ميانمار ارتكبتها مؤخرا، ولا سيما في ولاية راخين، بهدف ضمان المساءلة الكاملة للجناة وتحقيق العدالة للضحايا. ويغتنم الاتحاد الأوروبي الفرصة لكي يناشد مرة أخرى حكومة ميانمار التعاون مع هذه البعثة.

كما نرحب بتمديد الولايات القطرية للمقررين الخاصين المعنيين بحالات حقوق الإنسان في ميانمار وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإريتريا وبيلاروس، وبتمديد ولاية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى الدورة الاستثنائية التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إثر ادعاءات بارتكاب التطهير العرقي، بما في ذلك مزاعم بوقوع أعمال عنف جنسي لم يسبق لها مثيل من حيث الشدة والحجم.

في الختام، أود أن أعيد تأكيد التزامنا المستمر بأعمال مجلس حقوق الإنسان وبزيادة تعزيز دوره في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي منع تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. وسنواصل دعم وضمان تنفيذ القواعد والمعايير الدولية القائمة بصورة منهجية، وسندافع دائما وبقوة عن عالمية حقوق الإنسان وترابطها وتشابكها وعدم تجزئتها وعدم قابليتها للتصرف.

السيدة آل ثاني (قطر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، بداية، أن أجدد إدانة واستنكار دولة قطر للعمل الإرهابي الذي تعرضت له مدينة نيويورك. كما أعبر عن تعازينا الحارة لذوي الضحايا ولحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية الصديق، وتمنياتنا للجرحى بالشفاء العاجل. ونجدد تضامن دولة قطر التام

مع الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها الكامل لكل الإجراءات التي تتخذها لحفظ الأمن والاستقرار.

أود أن أعرب عن تقديرنا لسعادة السفير مازا مارتيلي، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على إحاطته صباح اليوم، وعلى الجهود المبذولة في إعداد تقريره الشامل والقيم (A/72/53 و A/72/53/Add.1). ومن دواعي فخر بلادي أن تواصل العمل في مجلس حقوق الإنسان من خلال عضويتها بالمجلس، وبإعادة انتخابها للفترة ٢٠١٨– ٢٠٢٠. ونجدد التزامنا بمواصلة العمل الجاد والفاعل في إطار المجلس لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إننا إذ نشيد بجهود المجلس لأداء عمله وفق مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، فإننا سنواصل التعاون مع أعضاء المجلس لتمكينه من القيام بمهامه وفق الولاية المناطة به لتحسين معايير حقوق الإنسان ووضع حد للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان.

وانطلاقاً من التزام دولة قطر بالتعاون الدولي لتحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية، فقد ترجمت بلادي هذا الالتزام في سياساتها ومنظومتها التشريعية، بدءاً من دستور الدولة الذي حرص على ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكفالة احترامها وحمايتها للجميع. كما انعكس هذا التوجه في بناء المؤسسات الوطنية التي تسهم اليوم على نحو فعال في تنفيذ سياسة الدولة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

والتعاون مع الدول الأخرى وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال اتباع سياسة الباب المفتوح لاستقبال أصحاب الولايات التابعين لآليات مجلس حقوق الإنسان المكلفين بإجراءات خاصة معنية بحقوق الإنسان. وضمن هذا الإطار، انطوت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على محاور هامة تكرس النهج الاستراتيجي لدولة قطر في مجال حقوق الإنسان كخيار أساسي للارتقاء في منظومات التعليم والصحة والبيئة وحقوق العمال وتمكين المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وإيماناً من دولة قطر بالتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، تستضيف الدوحة مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٠ الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٦، والذي ينهض بدور هام في هذا الجانب، ويحظى بتقدير أممي ومن المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

يعكس تقرير مجلس حقوق الإنسان المقدم إلى الجمعية العامة الأوضاع الصعبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونذكر هنا بأن التوصل إلى السلام في الشرق الأوسط ينبغي أن يتم على أساس احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة. كما يتضح من تقرير مجلس حقوق الإنسان التدهور الخطير في حالة حقوق الإنسان في سوريا، والانتهاكات والتجاوزات المنهجية الواسعة النطاق والجسيمة، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، مما يوجب حماية السكان السوريين ودعم الجهود الرامية إلى إدامة وقف إطلاق النار ووقف الانتهاكات، وهو أمر أساسي للتوصل إلى حل سياسي للأزمة وإنهاء المعاناة الإنسانية.

وانطلاقاً من إيماننا بسيادة القانون ومبادئ العدالة وكرامة الإنسان، وإدراكاً لأهمية احترام حقوق الإنسان من أجل استقرار المجتمعات وازدهارها، ولارتباطها الوثيق بتحقيق السلم والأمن، فقد حرصنا على اتخاذ نهج ثابت ومتسق لتعزيز حقوق الإنسان بإقرار المنظمات الأممية والحقوقية. وفي الوقت الذي تضطلع دولة قطر بجهود كبيرة في هذا المجال على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فإنها تواجه اليوم تحدياً جراء الإجراءات

الأحادية غير القانونية التي تتخذ ضد بلادي، والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان لما لهذه الإجراءات من آثار سلبية رصدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر في مجالات التعليم والصحة وتفريق الأسر والحرية في الحركة والإقامة والحق في الملكية، وكذلك الحق في التعبير عن الرأي الذي يستذكره العالم في هذا اليوم بالذات، وهو اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

وفي ضوء الآثار التي تشكلها تلك الإجراءات غير القانونية على حقوق الإنسان، يتعين على المجتمع الدولي كفالة الالتزام بالقانون الدولي وعدم السماح بفرض سياسات على الدول لتحقيق أهداف خاصة ودون اعتبار للمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. إن مثل هذه السياسات ضد دولة لها دور محوري مثل دولة قطر في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة يضر بالجهود الدولية الرامية لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية والسلم والأمن الدوليين.

ختاماً، تجدد دولة قطر التزامها بمواصلة دورها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل بناء ومحايد وموضوعي وبالتعاون مع المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان وهيئاته وآلياته الخاصة.

السيدة ويلسون (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم آيسلندا وسويسرا وكندا وليختنشتاين والنرويج ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا لمجلس حقوق الإنسان بوصفه محفل الأمم المتحدة البارز للنظر والمناقشة والعمل في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الوقت الذي يتزايد الاستقطاب والغوغائية والأصولية، من الأهمية بمكان أن تحافظ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نزاهة مجلس حقوق الإنسان.

ويؤدي المجلس دوراً حاسماً في تسليط الضوء على حالات حقوق الإنسان المتدهورة وفي دعوة الدول للوفاء بمسؤوليتها عن حماية سكانها والتزاماتها باحترام وضمان حقوق الإنسان. ويوفر المجلس المحفل الأمثل للتأكيد على أن حقوق الإنسان الدولية تنطبق بالتساوي على الناس كافة بصرف النظر عن العرق أو الديانة أو المعتقد أو الإعاقة أو الجنس أو الهوية الجنسانية، بما في ذلك على شبكة الإنترنت. فبدون المجلس، سيكون الخطاب الدولي لحقوق الإنسان هزيلاً، وانتهاكات حقوق الإنسان لن تسجل، وسيبقى من لا صوت لهم كذلك.

ونشدد على أهمية علاقة المجلس المباشرة بالإبلاغ مع الجلسات العامة للجمعية العامة وفقا لأحكام القرار ٢٨١/٦٥. وندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا في الاعتراف بالولاية المستقلة لمجلس حقوق الإنسان واحترامها.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة أن يلتزم أعضاء مجلس حقوق الإنسان بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بموجب القرار ٢٥١/٦٠. وما من دولة تملك كل الإجابات فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وثمة مجال لنا جميعاً لتحسين سجلاتنا والحالات التي يواجهها مواطنونا. غير أن التسامح مع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية أو القبول بها أو ارتكابها أمر مستحق للشجب دائماً. وينبغي ألا يقبل أعضاء مجلس حقوق الإنسان هذا السلوك أو يتغاضوا عنه. فعضوية المجلس امتياز يسمح للدول بالدفاع عن جدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان. وتؤيد بلداننا المناقشة الجارية بشأن كيفية إصلاح مجلس حقوق الإنسان لضمان استمرار مركزه كنصير معتبر لحقوق الإنسان.

وبصفتنا الوطنية، نود الإشارة إلى أن أستراليا انتخبت مؤخراً لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وكعضو، فإن أستراليا ستتخذ نهجاً عملياً ومبدئياً إزاء المجلس، وستواصل الدفاع عن حقوق الإنسان في الداخل والخارج. ولن نتحاشى

المسائل الصعبة في سجلنا الخاص بحقوق الإنسان، وسنشجع أعضاء المجلس الآخرين بقوة على أن يفعلوا نفس الشيء.

وسنحرص خلال فترة عضويتنا على إجراء مشاورات مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وتشعر بلداننا السبعة ببالغ القلق إزاء تزايد العداء للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. فدون هذه الجهات الفاعلة الرئيسية، لكان وعي مجلس حقوق الإنسان بالتجارب الحياتية لأصحاب الحقوق الفردية في أي بلد ضئيلا أو لما كان لديه أي وعي بها. ونرفض بشكل صريح ارتكاب أعمال انتقامية ضد أي شخص يتعاون أو يسعى إلى التعاون مع آليات أو وكالات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عندما تنشأ هذه الأعمال الانتقامية عن المشاركة في مجلس حقوق الإنسان أو تقديم إسهامات في الاستعراض الدوري الشامل أو التواصل مع المكلفين بولايات من قبل المجلس في إطار الإجراءات الخاصة.

كما نشعر بقلق عميق إزاء المضايقات والترهيب والعرقلة من جانب الدول تجاه المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وفي حين يجب أن تكون الإجراءات الخاصة منصفة وعادلة وأن تعمل وفقا لولاياتها، فإن المكلف بولاية يمثل صوتا مستقلا. فمهمة المكلف بولاية هي تسليط الضوء على تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وإجراء البحوث والإبلاغ عن الاتجاهات المقلقة وتشجيع اتباع معايير جديدة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع المجتمع العالمي. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى العمل بصورة بناءة مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومنح الإذن بالدخول عند الاقتضاء والنظر في توصيات المكلفين بولايات في إطار هذه الإجراءات بحسن نية والتعامل باحترام حتى عندما يصعب إيجاد أرضية مشتركة.

فجميع بلداننا تستفيد من التدقيق الذي يجري القيام به في إطار الإجراءات الخاصة.

ونحن إذ نتطلع إلى المستقبل، تعتقد دولنا أنه إذا أراد مجلس حقوق الإنسان أن يظل فعالا، لا بد أن يؤكد على التنوع والإدماج. ولا يكفي أن يتمتع أبناء الأغلبية بحقوق الإنسان دون الأقليات، ولا الرجال دون النساء، ولا البالغين دون الأطفال أو المراهقين أو المسنين. ولدينا الأدوات، بما في ذلك المجلس ومجموعة معاهدات حقوق الإنسان القائمة، لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ويجب أن نركز على كفالة حماية حقوق الإنسان للجميع على قدم المساواة. ويجب أن يشمل ذلك ضمان تمتع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين بحماية متساوية لحقوقهم وأن يتحرروا من العنف والتمييز؛ وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة على قدم المساواة بوصفهم مساهمين وقادة وصناع قرار؛ واحترام حقوق الشعوب الأصلية ودعمها. ويجب أن نرفض النسبية الثقافية ودعوات إعلاء الحقوق الجماعية على الحقوق الفردية ومقولات إن السيادة تقتضي الاستغناء عن التدقيق الدولي.

ونحث الدول على النظر في الصيغة المتفق عليها في الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وتطبيقها بصورة مستقلة، وذلك مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وعلى التطلع إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة واستخدامها لضمان أن تكون تدابير حماية حقوق الإنسان شاملة للجميع وأن تستوعب تنوعنا العالمي.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنظر إلى اتساع نطاق أنشطة مجلس حقوق الإنسان المواضيعية واستجابته لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان، على نحو ما يوضح التقرير المقدم من رئيس المجلس (A/72/53

و A/72/53/Add.1)، فإن المجلس يقوم بدوره باعتباره الهيئة المركزية والدائمة المعنية بحقوق الإنسان في المنظمة. وقد أثبت المجلس، منذ إنشائه، أنه صوت ذو حجية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل حقا ومجموعة إجراءاته الخاصة وتعاونه الوثيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد أكد استعراض مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١١ التصور الإيجابي العام بشأن المجلس لدى الأعضاء. وامتنعنا بشكل جماعي عن إجراء إصلاح مؤسسي، وقمنا بدلا من ذلك باغتنام الفرصة لتعزيز المكانة المؤسسية للمجلس في مواجهة الجمعية العامة واللجنة الثالثة. وتُتخذ الغالبية العظمى من قرارات المجلس بصورة مستقلة ويتم تنفيذها على الفور. ولكن المجلس يقدم تقاريره أيضا إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها ويثري بتوصياته اللجنتين المكرستين في الجمعية العامة، وهما اللجنتان الثالثة والخامسة. ونعتقد أن هذا الحل التوفيقي المدروس بدقة يخدم كلا من المجلس والجمعية بشكل جيد.

كما نرى مجالا للتحسين في عدد من المجالات. فعلى نحو ما أشار آخرون، لم تُنفذ جميع أحكام القرار المؤسس للمجلس ٢٥١/٦٠ في الممارسة العملية. وينص القرار على أن يتقيد أعضاء المجلس بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو ما يشكل التزاما سياسيا لأعضاء الجمعية العامة. ويتعين علينا، نحن الدول، الوفاء بتلك المسؤولية عند انتخاب أعضاء المجلس. وندعو الدول إلى تجديد هذا الالتزام علنا وتكييف ممارساتها الانتخابية وفقا لذلك، كمساهمة في تعزيز المجلس في الاضطلاع بمهمته وأعماله اليومية.

كما نؤيد الدعوات المنادية بزيادة الكفاءة والفعالية في عمل المجلس وأدائه. ويمكن بالتأكيد أن يكون إجراء استعراض لأساليب عمله وإعادة تحديد أولوياته أمرا مفيدا لكفاءته ولتأثيره على أرض الواقع. ونرحب بالجهود المبذولة في إطار المجلس ذاته في جنيف، والتي يمكن وينبغي أن تستفيد من خبرات وأفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، ولا سيما قرار إيفاد بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق من أجل توضيح الوقائع والظروف المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، لا سيما في ولاية راخين. وإنشاء تلك البعثة خطوة هامة نحو ضمان المساءلة الكاملة للجناة وتحقيق العدالة للضحايا. وقد بينت الأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات العاجلة، خشية أن يكون ذلك القرار قد جاء متأخرا للغاية أو غير كاف.

كما نرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس بشأن الحالة في اليمن، ولا سيما إنشاء هيئة تحقيق دولية مستقلة لإجراء تحقيقات شاملة ونزيهة وشفافة بشأن الفظائع وانتهاكات القانون الدولي، وهي خطوة جاءت متأخرة. وبهذا القرار، يكون المجلس قد أظهر أخيرا استعداده لمعالجة الحالة الملحة في اليمن وأرسل إشارة واضحة بشأن الحاجة إلى المساءلة.

يبدأ التزامنا بحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وتتمثل أهم التدابير التي اتُخذت مؤخرا في إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في ليختنشتاين، وفقا لمبادئ باريس. ولذلك، فقد نفذنا التوصيات التي قدمتها مختلف الهيئات الدولية لحقوق الإنسان منذ أمد بعيد.

ويجري تطوير مؤسستنا الوطنية لحقوق الإنسان بصورة مستقلة بمعرفة المجتمع المدني، دون تدخل الحكومة، مع تلقي تمويل من الدولة. وتشمل مسؤولياتها إسداء المشورة للسلطات العامة والأطراف الخاصة بشأن قضايا حقوق الإنسان، ودعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وإطلاع الجمهور على حالة حقوق الإنسان في البلد، وإجراء تحقيقات والتوصية باتخاذ تدابير، وتقديم ملاحظات بشأن مشاريع القوانين والمراسيم، والتصديق على الاتفاقات الدولية، فضلا عن تعزيز الحوار مع الهيئات الوطنية والدولية. ونحن مقتنعون بأن هذه المؤسسة

الجديدة تضيف قيمة إلى حماية حقوق الإنسان، وبالتالي فإنها تزيد من تعزيز المعايير العالية التي ينطوي عليها مفهوم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد لال (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب برئيس مجلس حقوق الإنسان، السيد مازا مارتيللي، ونشكره على بيانه المفصّل.

إن مجلس حقوق الإنسان يؤدي دورا هاما في تعزيز قضيتنا المشتركة المتمثلة في توطيد حقوق الإنسان وحمايتها للجميع. وبينما سعى مجلس حقوق الإنسان إلى التغلب على التحديات التي واجهته سابقا، فإن عمله لم يكن سلسا، وثبت للأسف أنه مثير للجدل في كثير من الأحيان. وأسباب العديد من الصعوبات التي تكتنف المناقشات بشأن جدول أعمال حقوق الإنسان لا يصعب إيجادها: إن الأولويات والشواغل المتباينة تنبع أساسا من مجموعة واسعة جدا من الحالات القائمة من حيث، على سبيل المثال، مستويات التنمية والظروف الاجتماعية والثقافية ونظم الحوكمة في الدول الأعضاء.

وفي الوقت نفسه، تمثل حقوق الإنسان أيضا مجموعة كاملة من الجوانب، من الحقوق المدنية والسياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. ومسألة ما إذا كانت الحقوق الجماعية ينبغي أن تعطى الأولوية على الحقوق الفردية تجري مناقشتها في بعض الأحيان. ويصعب أيضا الاتفاق على السبيل الصحيح من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك في حالات الانتهاكات الجسيمة المحتملة، إذا اصطدم مع فكرة سيادة الدول.

لذلك، وعلى الرغم من استمرار تطور الخطاب العالمي بشأن حقوق الإنسان، فإن التناقضات الأساسية لا تزال قائمة. وإعطاء الأولوية النسبية للفرد على الدولة، والسيادة الوطنية على المعايير الدولية، والنهج العالمي على النهج الخاص بكل ثقافة، أمور تثير آراء متباينة. والقيود على القدرات الوطنية لتنفيذ بعض الحقوق، وحالات تسييس مسائل حقوق الإنسان كأداة من أدوات السياسة الخارجية المتصور أنها تشكل تدخلا يتجاوز الأنشطة التي يصدر بها تكليف، هما أمران يشكلان على الدوام مجالين للخلاف. وفي حين أن المجتمع الدولي وضع الآليات المؤسسية والأطر المعيارية على نطاق واسع بحيث تشمل مختلف جوانب حقوق الإنسان، هناك أيضا دعوات متواصلة إلى إصلاح بعض هذه الآليات، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان ذاته.

إن زخم القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة والهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم على مدى العقدين الماضيين قد أثرى المناقشات الأخيرة المتعلقة بحقوق الإنسان. ويُرى هذا في النُهُج المتناقضة إلى حد ما الكامنة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من جهة، والتحرك نحو العمل الخارجي لمنع الانتهاكات والتجاوزات وحماية المدنيين، من جهة أخرى. والتكنولوجيات الناشئة التي تبدأ من هندسة الفضاء الالكتروني إلى الهندسة الوراثية إلى الذكاء الاصطناعي سوف تثري قريبا أيضا هذه المناقشات، بالنظر إلى تفاوت تأثيرها على حياة الشعوب وحقوقها.

وأعمال مجلس حقوق الإنسان آخذة في الاتساع. وهذا يظهر في العدد الكبير من القرارات والمقررات المتخذة بشأن مجموعة من المسائل، وفي الاجتماعات والدورات الاستثنائية التي تنعقد بوتيرة أكبر. بيد أن فعالية عمله ليست واضحة دائما. وهناك تكاثر في الإجراءات الخاصة بشأن المسائل المواضيعية والحالات القطرية على السواء. وعمل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان كثيرا ما يحد منه الافتقار إلى الأموال الكافية، وغموض التمويل الذي يشكل أيضا مصدرا للقلق. وهناك مشكلة في بعض الإجراءات الخاصة، حيث يتضح تجاوزها لولاياتها. والتمثيل الأكثر توازنا في التوظيف لدى المؤسسات،

من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من شأنه أن يزيد فعاليتها. علاوة على ذلك، إن الإجراءات الخاصة في بلدان محددة تؤدي إلى نتائج عكسية بدرجة كبيرة، ودور المجلس في توفير بناء القدرات التقنية بات محصورا ببضع حالات فحسب.

وفي هذا السياق، إن آلية الاستعراض الدوري الشامل تُعتبر نجاحا كبيرا لمجلس حقوق الإنسان في العقد الماضي. فكل دولة من الدول الأعضاء قدمت استعراضا دوريا شاملا مرة واحدة على الأقل. أيضا، وإلى حد كبير، ثمة عدد من التوصيات المحددة المنبثقة عن هذه العملية التفاعلية والبناءة جدا قد جرى تنفيذها من جانب دول أعضاء في سياقاتها المحلية. وهذه أمثلة ملموسة على التغيير الذي يحدث نتيجة عملنا الجماعي.

وهذا العام، قدّمت الهند في مجلس حقوق الإنسان في جنيف استعراضها الدوري الشامل عن سجلها في مجال حقوق الإنسان، وهو الاستعراض الثالث لها في أقل من ١٠ سنوات. وأيضا هذا العام، قدّمت الهند استعراضها الوطني الطوعي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة عام ٢٠٣٠ في مقر الأمم المتحدة. وقد نالت كلتا هاتين العمليتين الطوعيتين بدافع من الدولة الاهتمام والمشاركة على نطاق واسع. وثمة جانب طوعي مماثل يكمن وراء نجاح الإجراءات المناخية التي تقدمت بها الأطراف في اتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ.

إن كل حالة من الحالات التي سبق ذكرها تشكل عملا بنّاء وتعاونيا من أجل رسم مستقبل جماعي أفضل. ونعتقد أن هذه الروح التعاونية، بدلا من أن تؤدي إلى نتائج عكسية وإلى تسيّس الإشهار والفضح في أغلب الأحيان، هي ضرورية للنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي.

وتشارك الهند بنشاط في مجلس حقوق الإنسان. وهي تنوّه بأسبقية المسؤولية والجهود الوطنية الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان. إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي تناولهما بطريقة نزيهة ومتكافئة بالترافق، كمبادئ توجيهية، مع الموضوعية، واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم الانتقائية، والشفافية.

وفي الختام، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها التعاهدية. والنهج المتَّبع لدى مجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، ومفوضية حقوق الإنسان ينبغي ألاّ يكون تصادميا؛ بدلا من ذلك، ينبغي له أن يركّز على تحقيق النتائج المرجوة عن طريق الحوار وبناء القدرات.

السيدة الصباح (الكويت): أود بداية أن أرحب برئيس مجلس حقوق الانسان، سعادة السيد مازا مارتيللي، الحاضر معنا اليوم. ويطيب لي أن أتقدم إليه بوافر الشكر على جهوده المبذولة خلال رئاسته، وعلى الاستعراض الوافي لتقريره المقدّم إلى الجمعية العامة في مستهل جلستنا اليوم.

لقد اطّلع وفد بلدي ببالغ الاهتمام على تقرير مجلس حقوق الانسان الوارد في الوثيقتين A/72/53 و Add.1، اللتين تضمنتا جميع الوثائق المتعلقة بدورة مجلس حقوق الانسان الاستثنائية السادسة والعشرين، والدورات العادية الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للمجلس، بما فيها القرارات والمقررات والبيانات الرئاسية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي التأكيد على أن دولة الكويت تدرك حجم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة وجميع أجهزتها ذات الصلة بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها، ولا سيما مجلس حقوق الانسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، اللذان يسعيان ويهدفان إلى تمتع جميع شعوب العالم بحقوقها الأساسية، بما يتماشى مع مقاصد وأهداف الأمم المتحدة التي وردت في الميثاق، وتحديدا ما جاء في المادة ١ البند ٣ ”تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء“، ويتماشى أيضا مع

التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان، ويتفق مع تطلعاتها إلى عالم يعمل على تحقيق التنمية المستدامة في إطار يسوده الأمن والأمان والسلام والاستقرار.

وفي ضوء الحديث عن أهمية تعميق التعاون بين الدول والأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الانسان، يجدر بنا استعراض آخر أوجه تعاون دولة الكويت مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الانسان. وأود أن أشير إلى الزيارة الايجابية والناجحة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، السيد زيد رعد الحسين، إلى دولة الكويت في شباط/فبراير من هذا العام، حيث اطّلع عن قرب على التدابير الوطنية في مجال حقوق الانسان في الكويت، ولا سيما الحديثة منها مثل إقرار قانون حقوق الطفل، وإنشاء ديوان حقوق الانسان، وقانون محكمة الأسرة، وقانون الأحداث.

كما أنه لا بد من التطرق إلى ترحيب دولة الكويت المستمر بزيارة أصحاب الولايات والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، حيث زارت الكويت العام الماضي خلال شهر أيلول/سبتمبر المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال، وزارها الفريق المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، كما يتطلع بلدي وبكل ترحاب إلى زيارة المقرر الخاص المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة وزيارة المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق، وفي هذا المقام، أود التأكيد على تطلع بلدي المستمر، من خلال تعاونه الوثيق مع المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتبه، ويأمل وفد بلدي في أن ينهض المجتمع الدولي بمسؤولياته لتقديم المزيد من الدعم والمساعدة، والتعاون مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، وذلك لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وضمان عالميتها.

إن ما يدعو للأسى والأسف، استمرار الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان، التي تشهدها العديد من مناطق العالم، مما يشكل تحديا بالغ التعقيد، ويتعين على المجتمع الدولي التصدي له، ومواجهته بعناية وحكمة، وأننا نعرب عن أسفنا الشديد أن تجري أغلب هذه التحديات في منطقتنا، حيث لا تزال نيران النزاعات المسلحة تستعر في أكثر من مكان وصوب، الأمر الذي يهدد أبناء الشعوب الشقيقة، وينتهك بشكل خاص الحقوق الأساسية للفئات الضعيفة، وما يتبع ذلك من تشريد وتهجير، وفي هذا السياق، تدين دولة الكويت بشدة استمرار القوات الإسرائيلية في احتلال الأراضي الفلسطينية وما تقوم به من انتهاكات صارخة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل متجاهلة بذلك القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما تعبر دولة الكويت عن بالغ الحزن والقلق تجاه ما يتعرض له شعب الروهينغا من انتهاكات صارخة وجسيمة لحقوقه التي يأتي حق الحياة على رأسها.

في الختام، يود وفد بلدي التأكيد مجددا على أهمية تعزيز واحترام حقوق الإنسان وحمايتها، وأن السلام في حد ذاته هو أحد مقتضيات حقوق الإنسان، مدركين في الوقت ذاته أن حقوق الإنسان متغيرة ومتطورة، مما يجعلنا نتطلع دائما إلى تحقيق المزيد في مجال ضمانها وصونها وإتاحتها، ويتطلب ذلك تطوير العديد من التشريعات والقوانين الوطنية والدولية بما يتماشى مع التطورات والمتغيرات التي يشهدها العالم.

السيدة شيلو (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن حقوق الإنسان ليست حكرا على قلة معينة، بل هي ملك لجميع البشر لأنها إنسانية.

سنحتفل العام المقبل بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما يعني أنه قد مضت ٧٠ عاما على إتاحة الفرصة للعالم لتحقيق مستقبل أكثر إشراقا، استنادا إلى حقوق معترف بها عالميا. ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية السبعين لإنشاء دولة إسرائيل. وقد التزمت

إسرائيل في عام ١٩٤٨ بتعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان للجميع. وهو التزام يظل أساسيا في الديمقراطية الإسرائيلية اليوم. وجاء في إعلان استقلالنا التعهد التالي: ”ستعزز إسرائيل تطوير البلد على نحو يصب في مصلحة جميع سكانه ... بغض النظر عن الدين والعرق والجنس“.

وتلتزم إسرائيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويهدف تشريع حكومي أساسي إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق تيسير تنقل النساء من منصب إلى آخر، مما يساعد المزيد من النساء في إسرائيل على أن يصبحن مسؤولات تنفيذيات، ودبلوماسيات، وقائدات رفيعات المستوى في الجيش، وحائزات على جائزة نوبل. ونحن نعمل أيضا بجد على إحداث أثر على نطاق عالمي. وفي وقت سابق من هذا العام، قدمت إسرائيل أول قرار للأمم المتحدة على الإطلاق اعتمد بتوافق الآراء بشأن منع التحرش الجنسي والقضاء عليه في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، يقوم المجتمع المدني بدور أساسي في إسرائيل، حيث تشكل مشاركته النشطة حجر الزاوية في ثقافة دولتنا.

وسأكون مقصرة إذا لم أتناول الحالة الكئيبة لمجلس حقوق الإنسان، المتسمة بالنفاق. فقد أضحت الاتهامات التي لا أساس لها والعشرات من القرارات المتحيزة التي اتخذها المجلس في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، جزءا من حملة عالمية ترمي إلى نزع الشرعية عن دولة إسرائيل وشيطنتها. ويجب أن يتغير ذلك إذا أردنا حقا تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أشار المفوض السامي نفسه في أوائل شهر أيلول/سبتمبر إلى النفاق الموجود في عمل مجلس حقوق الإنسان، عندما قال: ”أصبحت الانتقائية آفة تؤثر على مصداقية هذه الهيئة“.

وقد أكدت إسرائيل تلك الحقيقة مرارا وتكرارا. ومع ذلك، فإن البند ٧ من جدول الأعمال ما زال قائما، ومقترنا باستهداف دولة دون سواها -هي دولة إسرائيل. وبينما يحدث هذا، يتفادى أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم المحاسبة. بل إن بعضهم أعضاء في المجلس، ومن ثم فهم مكلفون بحماية حقوق الإنسان في العالم بأسره. لقد دعت إسرائيل، ولا تزال تدعو، إلى مواصلة إصلاح مجلس حقوق الإنسان، إصلاحا ينهي أخيرا الممارسات التمييزية التي تستهدف بلدنا.

عندما قبل السيد إيلي ويزل جائزة نوبل للسلام، أشار إلى انتهاك حقوق الإنسان في كل قارة، وأن عدد الشعوب المضطهدة يفوق عدد الشعوب الحرة في العالم. وتساءل ببساطة كيف لا يمكن للمرء ألا يتأثر بمحنتهم. ويجب أن نسأل أنفسنا سؤالا مماثلا. ما الذي نقوم به لتعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان لجميع الناس؟ وسيتطلب الأمر بذل جهودنا المشتركة لتحقيق التطلعات النبيلة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن الكفاح من أجل حقوق الإنسان هو معركة مستمرة، وهي معركة يجب أن ننتصر فيها.

السيدة فيليتشكو (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): إن بيلاروس، بوصفها دولة مؤسسة وعضوا في الأمم المتحدة، قد شاركت دائما وستظل تشارك بمسؤولية وبشكل أخلاقي، في الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان. ويمثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان فصلا تاريخيا هاما في عمل الأمم المتحدة. لقد ظل المجلس قائما طيلة ١١ عاما، وهو وقت كاف يتيح لنا استخلاص استنتاجات بشأن العمل الذي أنجزه. ومما لا شك فيه أن الاستعراض الدوري الشامل هو أنجاز مهم للمجلس، يضطلع بدور آلية رصد محايدة لحالة حقوق الإنسان في جميع البلدان بدون استثناء.

ومن خلال الاستعراض الدوري الشامل، قمنا بتصميم الحوار مع الدول.

وفي الوقت نفسه، لم يتمكن مجلس حقوق الإنسان من التخلص من عيوب لجنة حقوق الإنسان، التي حل محلها. ومن دواعي الأسف أن مجلس حقوق الإنسان ما فتئ يُثقل جدول أعماله بقرارات صدامية، ترتبط بنهج مُسيسة حيال حقوق

الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك، فوق كل شيء، القرارات المتعلقة ببلدان محددة والتي تدمر انتقائيتها ودوافعها السياسية المبادئَ الأساسية التي ينبغي أن يعمل بموجبها مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة بأسرها.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن الدول الأعضاء لا تسعى إلى التفاوض أو التوصل إلى توافق في الآراء عند اتخاذ القرارات في مجلس حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، فإن عدداً كبيراً من قرارات المجلس تُتخذ بالتصويت وتمثل الكثير من القرارات توافق آراء زائفاً، نظراً لأن الدول تنأى لاحقاً بنفسها عن القرارات المعتمدة. ثم تسبب هذه القرارات خلافات بين الدول الأعضاء في الجمعية العامة. ولسبب ما، يبدو أن ثمة تفضيلا لتخصيص موارد كبيرة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، تُستقطع من الاشتراكات الإلزامية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لتنفيذ القرارات غير التوافقية بدلا من دعم القرارات الرامية إلى معالجة الاحتياجات الحقيقية للدول، الأمر الذي يشكك في شرعية تمويل هذه القرارات.

وينبغي أن ننبه إلى اتجاه آخر يدعو للقلق، وهو زيادة تكاليف أنشطة المجلس. ويدل التقرير المقدم من المجلس إلى الجمعية العامة (A/72/53) لهذا العام على اتجاه مستمر نحو زيادة عبء عمله فيما يتعلق بتنفيذ القرارات والمقررات التي يتخذها المجلس. ونرى أنه من غير المقبول توسيع نطاق جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، رأينا بعض الأفكار غير المناسبة الناشئة عن تمديد مدة دورات المجلس. ونقترح، في المقابل، أن ينظر المجلس بجدّية في نهج العمل هذا وأن يمتنع عن تكرار مقررات الجمعية العامة والقرارات المشتركة مع تلك الهيئة.

ونود أن نشدد على أن مجلس حقوق الإنسان لن يقدر على تحقيق أثر بنّاء على حالات حقوق الإنسان الحقيقية على أرض الواقع حتى تكفّ الدول عن التلاعب بحقوق الإنسان في سبيل مصالحها السياسية ومصالحها الوطنية الضيقة. وبدلاً من تنفيذ إجراءات ولجان تحقيق مكلفة وغير فعالة تتعلق ببلدان محددة، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يُشجّع على تعاون الدول مع جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بميدان حقوق الإنسان. وهناك عدد متزايد من الدول يحذو حذو بيلاروس في اعتماد خطط شاملة تهدف إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وينبغي التقيد بهذه الممارسات وتشجيعها في جميع البلدان، بلا استثناء، بغض النظر عن مستوى تنميتها أو حالة حقوق الإنسان فيها.

السيد سوخي (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لرئيس مجلس حقوق الإنسان على قيادته وعلى عرض تقرير المجلس (A/72/53) اليوم.

وتشيد منغوليا بنتائج عمل المجلس في مجالات الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وإلغاء عقوبة الإعدام والاتجار بالبشر والتمييز العنصري وحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكلها تعكس الأولويات المحددة في هذه التعهدات الطوعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خطا مجلس حقوق الإنسان خطوات هامة، بما في ذلك إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية.

إن حقوق الإنسان ذات أهمية حيوية لضمان السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يكتسي دور المجلس أهمية خاصة في المناطق المتضررة من النزاع حيث تدهورت حالات حقوق الإنسان والحريات وحيث ارتُكبت انتهاكات خطيرة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبما أن منغوليا حالياً في السنة الثانية من عضويتها في المجلس، فهي ملتزمة بمواصلة الإسهام في التنفيذ الكامل لولايته. والاستعراض الدوري الشامل هو أحد الإنجازات الرئيسية لمجلس حقوق الإنسان بلا جدال، حيث أنه آلية فعالة لتقييم حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونثني على الاختتام الناجح للدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يتعلق بدورته الثالثة، فإننا نؤيد العديد من الدول الأعضاء التي ترى أنه ينبغي التركيز بدرجة أكبر على تنفيذ توصيات الدورات السابقة. وبناء على ذلك، فإن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات هما من الأمور الحيوية.

ونحن نعتبر أيضاً المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من مجلس حقوق الإنسان ونقر إقراراً كاملاً بمساهمتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قام المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة، المكلف برصد الامتثال للالتزامات المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، بزيارة إلى منغوليا، كما فعلت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ونرى أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحتاج إلى مزيد من الموارد المالية والبشرية بحيث تكون قادرة على الاستجابة والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتيسير بناء قدرات الدول الأعضاء. وينبغي أيضاً زيادة الموارد المتاحة من أجل التنفيذ الفعال للتوصيات ذات الصلة. ونعتقد أن المجلس بحاجة إلى تكثيف عمله بشأن العلاقة بين مؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان، على الرغم من أن هذه المسألة لم تظهر في صدارة جدول الأعمال العالمي لحقوق الإنسان إلا في الآونة الأخيرة. ويجب أن يولي مجلس حقوق الإنسان مزيداً من الاهتمام للحالات التي تتعرض فيها حقوق الإنسان لخطر شديد داخل كيانات الأعمال الخاصة أو بسببها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بصورة بناءة بتعزيز الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص. أما بالنسبة لحكومة منغوليا، فقد أظهرنا التزامنا بدعوة عضو من الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال إلى زيارة بلدنا في عام ٢٠١٢.

ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على مبادرة رئيس المجلس والعمل الذي يقوم به لدفع المناقشة مع أعضاء المجلس قدماً من أجل تحسين أساليب عمل المجلس وتعزيز كفاءته بصورة عامة. وفي الواقع، نعتقد أن كفاءة المجلس يمكن أن تتحسن أكثر. وتقف منغوليا على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها للمبادرات الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس بطريقة تعود بالفائدة على جميع الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلّم بالإنكليزية): تحيط جمهورية إيران الإسلامية علماً بتقرير مجلس حقوق الإنسان (A/72/53)، وبالبيان الذي أدلى به السيد مازا مارتيلي، رئيس مجلس حقوق الإنسان، والذي نشكره عليه.

تؤكد إيران من جديد دعمها للعمل الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمفوضية في الوفاء بالولاية المنصوص عليها في القرار ١٤١/٤٨. وتود إيران أن تكرر التزامها الراسخ بالحوار المنفتح والشامل والبنّاء بين الدول الأعضاء بشأن جميع قضايا حقوق الإنسان في إطار مجلس حقوق الإنسان وقرار تأسيسه ٢٥١/٦٠.

ومن المؤسف أنه لم يتم بعد استخدام المجلس بالكامل كوسيلة للحوار والتعاون. وقد استغل المجلس بدلا من ذلك، في كثير من الحالات، لأغراض سياسية محضة من خلال استخدام نُهج المواجهة والانتقائية. لقد زاد التسييس والتلاعب من عدم الثقة وقوض فعالية المجلس وآليته للاستعراض الدوري الشامل.

لقد كان الأساس المنطقي وراء آلية الاستعراض الدوري الشامل هو ضمان العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية والحياد في عمل المجلس. ولذلك، فإنه من المؤسف أن قلة من البلدان ما زالت تفضل العودة إلى الممارسة المختلة للجنة حقوق الإنسان وتطرح قرارات مخصصة لبلدان معينة لا قيمة لها وتشجع على المواجهة بدلا من التعاون في المجلس. وعليه، ينبغي ألا يكون

مفاجئا أن يجد المجلس نفسه يسير على ذات الدرب الذي أدى إلى زوال لجنة حقوق الإنسان.

يتضمن تقرير المجلس، نتيجة للمحاولات غير البناءة من جانب بعض البلدان، إشارة إلى قرار اتخذ ضد بلدي. ومع مراعاة الحقائق على الأرض، فضلا عن تعاون بلدي المستمر مع مختلف آليات حقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل، فإن القرار وتقاريره اللاحقة وتعيين المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية هي بالتأكيد في غير محلها ولا مبرر لها ومرفوضة. فالقرار يشكل إحدى تلك الحالات التي تكشف أوجه القصور في المجلس وهو لا يعمل إلى على إهدار الموارد المحدودة التي يمكن استخدامها بطريقة أخرى مجدية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ولذلك فإن جمهورية إيران الإسلامية تنأى بنفسها عن الجزء، من تقرير مجلس حقوق الإنسان، الذي يتضمن ما يسمى بالقرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وفي الوقت نفسه، نكرر كذلك موقفنا المبدئي المتمثل في عدم الاعتراف وعدم التعاون مع الولايات التي أنشأها المجلس خارج نطاق حقوق الإنسان المعترف به دوليا.

وفي الختام، تشدد جمهورية إيران الإسلامية على الدور الهام الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في مواجهة الموجات الشريرة للعنصرية والتعصب والتطرف العنيف والإرهاب والتصدي لها. إن لمجلس حقوق الإنسان دور يؤديه في زيادة الوعي العالمي بالتهديد الوشيك للإرهاب والعقليات التي تقف وراءه. وينبغي أن يحذر العالم من سرعة تنقل قوى الإرهاب والتطرف العنيف الشريرة، والأهم من ذلك، مؤيدي هذه التهديدات، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأن ما يكيدون للآخرين سيرتد عليهم إن عاجلا أو آجلا.

السيد لوكيانتسيف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرى الاتحاد الروسي أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يتبع بدقة معايير القانون الدولي والمبادئ العالمية المتمثلة في الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية في عمله من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز.

ويجب علينا الإشارة إلى أن التسييس والمواجهة يكتسبان زخما في أعمال مجلس حقوق الإنسان. فالمجلس يتطور باستمرار من منبر دولي لإجراء حوار قائم على الاحترام المتبادل بشأن قضايا حقوق الإنسان الراهنة إلى ساحة تقوم بعض البلدان فيها بتسوية حسابات سياسية. ولا يتجلى هذا الاتجاه المثير للقلق في زيادة الاهتمام بالمواضيع المخصصة لبلدان معينة فحسب، بل وفي المناقشات المتزايدة الاستقطاب بشأن بنود جدول الأعمال التي كانت تجري بطريقة بناءة ومحايدة. وحتى بنود جدول أعمال المجلس المواضيعية يجري استخدمها على نحو متزايد من قبل البلدان لمطالبة بعضها البعض بمطالب ذات دوافع سياسية.

ويظل الموقف الروسي من دون تغيير. فلا يوجد بلد في العالم خال من انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نحن نرى أنه من غير المقبول بتاتا أن تنتهج الدول سياسات تشمل التوجيه والتجريح والتصنيف، على الرغم من أن العديد من الدول تقوم بذلك. إنها تنال من فكرة التعاون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان نفسها ومن عمل هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما أن فعالية المجلس لم تزد عندما ظل عمل إجراءاته الخاصة يتجاوز الولايات بصورة منتظمة ويكرر بعضها عمل البعض الآخر، ليس ذلك فحسب، بل ويعاني من درجة عالية من التحيز السياسي، وبالتالي يتعارض مع مدونة قواعد سلوك الإجراءات الخاصة.

وللأسف، فإن بنود جدول أعمال المجلس التي تبدو أكثر حيادا – البند ١٠ من جدول الأعمال بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات – لم تتجنب التسييس. فرغبة بعض الدول فيما يتعلق بذلك البند من جدول الأعمال تتمثل في تحقيق مآربها السياسية القصيرة الأجل التي تتعلق، على وجه الخصوص،

بتحديد الوضع القانوني الوطني للأراضي. إن هذا يقوض المبادئ الرئيسية للمساعدة التقنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: عدم المواجهة والتسييس. فهي تدرج عنصر خلاف إضافي في عمل المجلس. ونؤكد، في هذا السياق، على موقفنا المتمثل في أنه من غير المقبول استخدام هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإثارة مسائل خارج ولايات هذه الهيئات.

لا يمكننا أن نتفق مع النهج المتبع في عدد من البلدان لربط تقديم المساعدة التقنية للدول بمنع انتهاكات حقوق الإنسان. فنحن نرى أن المساعدة العملية للدول وعونها على بناء قدراتها المؤسسية في مجال حقوق الإنسان هي التي من شأنها أن تكون أداة رئيسية لمنع هذه الانتهاكات ذاتها. فمبادرات بعض الدول بمحاولة إعطاء المجلس مهاما خارجة عن مهامه، كاستعراض المبادئ وأساليب العمل وإنشاء أشكال مؤسسية جديدة وتقويض الطابع الحكومي الدولي لهذه الهيئة، على سبيل المثال، أثر مدمر على عمليات المجلس. إن معايير عمل المجلس منصوص عليها في القرار ٢٥١/٦٠، وأي تغيير في عمل المجلس ينبغي أن يناقش في صيغة حكومية دولية ويعتمد على أساس توافق واسع في الآراء.

كما سيوهن الحوار في المجلس إذا فرضنا معايير متشددة تعكس خاصية مجموعة واحدة من البلدان على جميع البلدان الأخرى وكأنها تمثل معيارا عالميا، أو إذا كرسنا تفسيرات ضيقة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان كما لو أنها معايير عالمية. إننا مقتنعون بأن تلك المناورات لن تؤدي إلا إلى زيادة التسييس والمواجهة في عمل المجلس وغيره من هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

فقد أظهرت الدورات الماضية أن المجلس ما زال يتدخل في اختصاص هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة. إننا ندعو إلى الحفاظ على تقسيم عمل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ونحن نرى أن إدماج مسائل حقوق الإنسان في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة يجب أن يكون مقيدا وينبغي ألا يؤدي إلى ازدواجية في عمل وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها.

إننا مقتنعون بأن المبدأ الرئيسي لأعمال المجلس، بل وجميع أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ينبغي أن يكون التعاون المتكافئ القائم على احترام سيادة الدول والمساواة في السيادة بين الدول في امتثال صارم للقواعد الإجرائية. إننا ندعو جميع البلدان إلى اتباع هذا المبدأ والامتناع عن المعايير المزدوجة واهتماماتها السياسية الضيقة. وعندئذ فقط يمكننا مواجهة المزيد من التسييس والمواجهة في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر الأرجنتين بحرارة سعادة السيد مازا مارتيلي، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على حضوره معنا اليوم في الجمعية العامة، وترحب بتقريره (A/72/53) عن أنشطة المجلس خلال السنة الماضية.

تعتقد الأرجنتين، في المقام الأول أن التنسيق السلس بين نيويورك وجنيف ذو صلة بجدول أعمال حقوق الإنسان، ولهذا السبب نرحب بإتاحة الفرصة لمناقشة عمل مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة. لقد كانت الأرجنتين وستظل على الدوام مدافعا قويا عن استقلالية مجلس حقوق الإنسان وعمله وإنجازاته لتعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي أن يكون المجلس على قدم المساواة مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

تود الأرجنتين أن تغتنم هذه الفرصة لتشدد على دور مجلس حقوق الإنسان في إعلاء شأن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. لقد أتاح إنشاء المجلس زيادة مختلف قنوات الحوار والتعاون فيما بين الدول لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص، مع ما يترتب على ذلك من إسهامات في التنمية والسلام والأمن على الصعيد الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، يسر الأرجنتين أنه تم مؤخرا تجديد ولاية الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي من خلال قرار المجلس ٦/٣٦، المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، تدعو الأرجنتين جميع الدول إلى تعزيز التعاون مع إجراءات المجلس الخاصة ومع هيئات المعاهدات التابعة للمجلس، والرد على جميع الطلبات، وتقديم التقارير ممتازة وكفالة إصدار دعوات دائمة.

في ذلك الصدد، استضافت الأرجنتين، في العام الماضي، المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. وفي العام المقبل، سيزور الأرجنتين كل من المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

سيكون من الصعب جدا علينا تلبية توقعات شعوبنا فيما يتعلق بكفالة الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، من دون احترام مؤسسات هيئات الأمم المتحدة وولاياتها القائمة. وبالتالي، يجب على كل الدول الأعضاء أن تتعهد باحترام استقلالية مجلس حقوق الإنسان ونزاهته وولايته، وفقاً للقرار ٦٠/٢٥١ والقرارات الأخرى ذات الصلة.

ختاماً، تود الأرجنتين أن ترحب بالبلدان التي أُنتخبت مؤخراً لعضوية المجلس ونؤكد مرة أخرى التزامنا الثابت بالدفاع عن استقلالية وعمل مجلس حقوق الإنسان.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بحضور السفير خواكين مازا مارتيلي، رئيس مجلس حقوق الإنسان – وهو سلفادوري فخور ومعلمي الخاص – ونشكره على إحاطته الإعلامية. ونشيد به على العمل الشاق الذي قام به هذا العام في رئاسة هذا المنتدى الحكومي الدولي الهام. ونرحب بالتقرير (A/72/53) الذي نثق بأن الجمعية العامة ستقوم باعتماده بالكامل وفي الوقت المناسب.

إنّ مجلس حقوق الإنسان، وهو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، والهيئة الحكومية الدولية الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن ضمان حقوق الإنسان، بما لديه من سلطة شرعية على المناقشات بشأن جميع المسائل المواضيعية المتصلة بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا أنه ينبغي في هذه الجلسة العامة وفي اللجنة الثالثة، احترام الإجراءات والآليات والهياكل والاختصاصات التي تشكل أساس عمل مجلس حقوق الإنسان، بالنظر إلى أنها جميعها قد أذنت بها الجمعية العامة. إنّ مهمته الأساسية لا تتمثل في تنوع جدول أعمال المجلس فحسب، بل أيضا في قراراته، وفي المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في الاستعراض الدوري الشامل ومشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع في جميع المناقشات التي تجري في جنيف.

بالنسبة للسلفادور، بوصفها عضوا نشطا في مجلس حقوق الإنسان منذ عام ٢٠١٥ عندما بدأنا ولايتها الأولى في المجلس، جعلت احترام حقوق الإنسان وتعزيزها ضمن سياسة الدولة وركيزة أساسية في سياسة السلفادور الخارجية. وفي السنوات الأخيرة، أحرزنا تقدما كبيرا في هذا المجال من خلال العمليات التي تعزز احترام الإنسان على هذا النحو. وبالمثل، أصبحنا منخرطين في العمليات الدولية، وبذلك أصبحنا مدركين لأهمية تنظيم وتعزيز التمتع الكامل بالحقوق. لقد عالج وفد بلدي هذه القضايا وعرض بالتفصيل بعض خبراتنا في إطار كل بند من البنود الموضوعية، في اللجنة الثالثة في نيويورك وفي دورات المجلس في جنيف، التي نشارك فيها بصفتنا الوطنية.

لذلك، نود أن نؤكد مجددا التزام السلفادور بتعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها من دون تمييز ضد أي شخص. ونشيد برئيس مجلس حقوق الإنسان للعمل الذي أنجزه المجلس

هذا العام ونرحب به مرة أخرى في نيويورك في هذه المناسبة الميمونة.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى معالي السيد خواكين ألكسندر مازا مارتيلي، ممثل السلفادور، رئيس مجلس حقوق الإنسان أثناء الدورة الحادية عشرة، على الأسلوب المثالي الذي اتبعه ومكتبه في إدارة دفة أعمال المجلس هذا العام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسعادة السيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وأعضاء مكتبه، على جهودهم المتواصلة في المشاركة البناءة مع جميع الدول في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل أنحاء العالم.

إن مجلس حقوق الإنسان هو التعبير المؤسسي عن التزام المجتمع الدولي بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها. فعند إنشاء المجلس في عام ٢٠٠٦، أعلنت الجمعية العامة بكل وضوح في قرارها ٢٥١/٦٠، أن عمل المجلس ينبغي أن ”يسترشد بمبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية“ وخولت الجمعية العامة المجلس أيضا بتقديم الخدمات الاستشارية، والمساعدة التقنية وبناء القدرات لدى الدول ”بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها“. وبعد مرور أحد عشر عاما على ذلك، هناك حاجة ماسّة إلى أن يعود المجلس إلى جذوره ويضطلع بعمله بطريقة محايدة وموضوعية وبصورة غير انتقائية، وتجسيد طابعه الحكومي الدولي وضمان مصداقيته.

إن تلك المصداقية هي التي ستمكن المجلس من أن يلهم الإجراءات الدولية في دعم حماية حقوق الإنسان للملايين من السوريين المحاصرين والمشردين والمحرومين من حقهم الأساسي في الحياة والحرية. إنّ وفد بلدي لا يقتصر في إدانته على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية فحسب، بل أيضا قبول المجتمع الدولي بهذه الانتهاكات. يبدو أننا نظل غير مبالين عندما تقوم الأطراف المتحاربة بمهاجمة الأهداف الإنسانية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمرافق العامة والعاملين في مجال الإغاثة؛ وحيث استخدام الأسلحة الكيميائية موّثق الآن بصورة جيدة؛ وحيث يقوم الإرهابيون باستهداف الأقليات وأشد الفئات ضعفا من السكان؛ وعندما يحدث كل ذلك مع الإفلات التام من العقاب.

يمكن لمجلس حقوق الإنسان أن يلهم أيضا الإجراءات الدولية الرامية إلى وقف التدهور في حالة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في دولة فلسطين. لقد برزت تلك الأزمة فقط نتيجة احتلال إسرائيل غير القانوني والطويل، الذي سيصادف في العام المقبل الذكرى السبعين له. لقد حرم هذا الاحتلال أجيالا فلسطينية من العديد من حقوقها الأساسية.

ثمة أزمة أخرى تتعلق بحقوق الإنسان وأزمة إنسانية لم تلق استجابة ملائمة من المجلس، ألا وهي الحالة التي تواجه مجتمع الروهينغيا في ميانمار. إذ أن الأقلية المسلمة من السكان تواجه انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوقها الإنسانية حيث أصبح الاغتصاب والقتل الجماعيين وإحراق المنازل والمدارس والأسواق والمحلات التجارية والمساجد أمرا مألوفا. إن تحديد المجلس لبعثة لتقصي الحقائق في ميانمار خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها غير كافية. ولذا تؤيد ملديف الدعوة إلى عقد دورة استثنائية طارئة لمجلس حقوق الإنسان بهدف اتخاذ قرار موضوعي وذي نتائج واضحة لإنهاء أي فظائع أخرى.

ولسوف يحظى مجلس حقوق الإنسان بمستوى أكبر من الدعم والتعاون من العضوية الأوسع للأمم المتحدة عندما يُنظر إليه أنه على أنه أكثر شمولا في أساليب عمله وعندما يُطبق مبدأ العالمية بحسن النية. إنّ أساليب عمل المجلس اليوم أكثر غموضا وأقل شمولا بكثير من عمل الجمعية العامة. ونتيجة لذلك، يجد أعضاء الوفود الذين يحضرون دورة واحدة فقط أنفسهم محرومين إلى حد كبير، كما هو الحال مع العديد من أعضاء الوفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، لا يتوفر الوقت

الكافي للمشاورات غير الرسمية بشأن معظم القرارات، وكثيرا ما يتم تجاهل إسهامات الدول غير الأعضاء في المفاوضات غير الرسمية، ويعزى ذلك جزئيا إلى الاعتبار غير المتناسب الممنوح للدول الأعضاء في المجلس.

لقد دعت ملديف إلى استحداث تدابير عملية محددة لتحسين أساليب عمل المجلس، بما في ذلك ضمان أن تعمم مشاريع القرارات، في الوقت المناسب، قبل بدء الدورات وأن يتم تجميع وتعميم جميع التعليقات التي أُبديت في المشاورات غير الرسمية، وكذلك كفالة أن تتاح لكل دولة الفرصة للتعليق على الآثار المحتملة لأي مشروع قرار قبل اعتماده.

لقد كان لملديف شرف الخدمة في مجلس حقوق الإنسان لولايتين متتاليتين. ونحن فخورون بالمساهمات التي حققناها في أعمال المجلس والنتائج التي عملنا على تيسيرها. لقد عرضت ملديف فكرة تفحص أبعاد حقوق الإنسان في تغير المناخ، وقادت جهود المجلس التي أدت إلى إنشاء ولاية بشأن حقوق الإنسان والبيئة. وبدعم من المجموعات الأساسية، تشرفت ملديف بعرض مشاريع القرارات على البرلمانات بوصفها مروجة للنهوض بحقوق الإنسان، بشأن استقلالية القضاء وزواج الأطفال والزواج القسري، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، والوقاية، وكذلك إنشاء ودعم صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. كذلك أيدنا ولاية المقرر الخاص المعني بالعدالة الدولية. يسر ملديف أيضا أنها تقوم بتنسيق أعمال مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في المجلس في عام ٢٠١٧.

لا تزال ملديف ملتزمة بتعضيد المجلس وأساليب عمله وقدرته على العمل مع حكومات الدول الأعضاء في الاستجابة لحقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. وستظل ملديف دائما مشاركة ملتزمة بالجهود الرامية إلى استنباط حلول مشتركة لمصيرنا المشترك ومتحمسة لهذه الجهود.

السيدة أغلادزي (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديم تقريره الشامل (A/72/53). تؤكد جورجيا من جديد تأييدها الكامل لمجلس حقوق الإنسان وآلياته بوصفها أدوات هامة في الجهود الرامية إلى تعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان. لقد أصبح مجلس حقوق الإنسان، خلال العقد الماضي، هيئة رئيسية من أجل تعبئة المجتمع الدولي لمعالجة الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم والتصدي لها.

نرحب أيضا بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن إصلاح مجلس حقوق الإنسان الذي عُقد في الدورة الحالية للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وإذ نضع في اعتبارنا الحالة الإنسانية الحرجة التي تكتنف أنحاء كثيرة من العالم، نرى من المهم اغتنام الفرص لتعزيز فعالية المجلس استنادا إلى الدروس المستفادة. ونرى أن العمل الفعّال للمجلس يتوقف إلى حد كبير على المشاركة العالمية. ويجب أن يُسمع صوت كل دولة عضو في الأمم المتحدة، بغض النظر عن حجمها وعدد سكانها وقوتها.

من هذا المنطلق، أصبحت جورجيا أول دولة في أوروبا الشرقية تساهم في الصندوق الاستئماني الطوعي للمساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، الذي يدعم مشاركة الوفود القُطرية الصغيرة في عمل المجلس. تعرب جورجيا عن خالص امتنانها لمكاتب المجلس السابقة والحالية على جهودها الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس، وإدارة اجتماعات هذه الهيئة. بيد أننا نعتقد أن التدابير الإضافية الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الغاية، تؤدي إلى مزيد من المشاركة البناءة في تلك العملية.

اعتمد مجلس حقوق الإنسان على مر السنين عددا من المواضيع المهمة والقرارات القُطرية المخصصة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن القرار بشأن التعاون مع جورجيا، والذي اتخذ خلال الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس، ويدعو إلى

تمكين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان من الوصول الفوري إلى المناطق المحتلة من جورجيا. وعملا بالقرار، نظر المجلس في مسألة جورجيا في دورتيه الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين. وللأسف، لم يسمح في ذلك الوقت لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو غيرها من آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من الوصول إلى تلك المناطق. ومع ذلك، فإن التقرير الذي قدمه المفوض السامي أثناء الدورة السادسة والثلاثين للمجلس يبين الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تحدث في الأراضي المحتلة.

إننا نشدد على أهمية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه عنصرا أساسيا في الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان لتقييم حالة حقوق الإنسان في كل بلد. لقد أدرجت جورجيا التوصيات التي تلقتها أثناء الاستعراض الدوري الشامل، في خطط العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم جميع الدول الأعضاء المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل بقبول القواعد والأنظمة. تعلق جورجيا تولي أهمية خاصة على توصيات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتؤيد الخطوات الرامية إلى تمكين الآليات من رصد مستوى تنفيذ الدول الأعضاء لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل.

أما على الصعيد الوطني، فقد أنشأت جورجيا مؤسسة وطنية مكلفة بتتبع الالتزامات والتوصيات السالفة الذكر وتنسيقها ومتابعتها وتنفيذها. ومن الجدير بالذكر أن جورجيا قد انضمت هذا العام إلى مجموعة الأصدقاء المعنية بالتنفيذ الوطني والإبلاغ والمتابعة في إطار مجلس حقوق الإنسان، سعيا إلى المضي قدما في تنفيذ جدول الأعمال. ونرى أن فعالية التنفيذ على الصعيد المحلي أمر أساسي للنهوض بحقوق الإنسان على أرض الواقع. وما فتئت الثغرة في التنفيذ مسألة هامة فيما يتعلق بقرارات مجلس حقوق الإنسان، ويتعين على الدول الأعضاء أن تولي المزيد من الاهتمام لجوانب التنفيذ.

إننا نقدر أيما تقدير المشاركة الفعالة لممثلي المجتمع المدني في أعمال مجلس حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان مواصلة تعزيز دور المنظمات غير الحكومية للحفاظ على المساحة المخصصة للمجتمع المدني وكفالة سماع صوته. وفي هذا السياق، ترفض جورجيا رفضا قاطعا أي عمل من أعمال الترهيب أو الانتقام الموجهة ضد الأفراد والجماعات الذين يتعاونون أو تعاونوا مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها. وفي مجال حقوق الإنسان، من واجبنا إنهاء هذه الأعمال وضمان الحماية الكافية منها.

بينما نناقش أهمية آليات حقوق الإنسان، أود أن أشدد على تأييد جورجيا للإجراءات الخاصة التي تمثل أداة فعّالة أخرى لتناول الحالات القُطرية والمواضيعية المحددة. لقد وجهت جورجيا دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات خاصة، واستضافت عدة زيارات للمقررين الخاصين للأمم المتحدة، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

ختاما، اسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر التزام جورجيا القوي بالانضمام إلى المجتمع الدولي في تعزيز حقوق الإنسان وإعلاء شأنها في جميع أنحاء العالم.

السيدة فالنتين دياز (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): أُنشئ مجلس حقوق الإنسان بسبب الحاجة إلى معالجة المعايير المزدوجة والمواجهات والتلاعب السياسي للجنة حقوق الإنسان التي جرى حلها. يجب تفادي هذه الممارسات التي أفقدت اللجنة مصداقيتها والتي نرفضها رفضا قاطعا.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الاتجاه الرامي إلى فرض الانتقائية والكيل بمكيالين في المجلس عند النظر في حالات حقوق الإنسان، على النحو الوارد في تقرير مجلس حقوق

الإنسان (A/72/53). يجب أن تتوقف التلاعبات السياسية عند تناول المجلس الحالات القطرية. وينبغي أن يوجه التعاون والحوار القائم على الاحترام عمل المجلس.

وتعيد كوبا التأكيد على أن الاستعراض الدوري الشامل قد أنشئ بوصفه الآلية العالمية الوحيدة لإجراء تحليل شامل لحالات حقوق الإنسان في جميع البلدان. وهو العنصر الرئيسي الذي يميز المجلس عن سابقته – لجنة حقوق الإنسان. وقد أثبتت الآلية أنها وسيلة من وسائل التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، تستند إلى الحوار البناء واحترام مبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية. ويجب أن تحترم الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تلك المبادئ. كما يجب أن يتقيد المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بمدونة قواعد السلوك المعتمدة أثناء عملية البناء المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان.

وترى كوبا أنه ما دام هناك نظام اقتصادي وسياسي دولي ظالم وإقصائي، يجب على المجلس أن يواصل مناصرة إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. إذ أنه ما دامت التدابير القسرية الانفرادية تفرض ويستمر الحصار – كالذي عانت منه كوبا لأكثر من ٥٥ عاما – يجب على المجلس أن يرفض تلك الممارسات ويطالب بوضع حد لها. وينبغي للمجلس كفالة أن تصبح المطالبة بالحق في التضامن الدولي واجبا إذا أردنا التصدي للتحديات الخطيرة التي تشكلها الأزمات الحادة الاقتصادية والمالية والبيئية والمتعلقة بالطاقة والغذاء التي تؤثر على العالم بأسره اليوم.

ويؤسفنا أنه تعين، في الدورة السابقة لمجلس حقوق الإنسان، أن تتخذ القرارات التي كانت تحظى بتوافق آراء الدول الأعضاء منذ عدة سنوات، مثل الحق في الغذاء، بالتصويت. في هذه الدورة للجمعية العامة، سيقدم وفد بلدي مرة أخرى مشروع قرار بشأن ذلك الموضوع على أمل أن تحظى هذه المبادرة الهامة بدعم بناء من قبل جميع الوفود حتى نتمكن من توجيه رسالة توافق آراء واضحة بشأن هذه المسألة الحاسمة.

وستواصل كوبا العمل على تعزيز حقوق الشعوب في تقرير المصير والسلام والتنمية والحق في الغذاء، وإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ومكافحة العنصرية وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز، وإعمال الحقوق الثقافية واحترام التنوع. وتعيد كوبا تأكيد التزامها الثابت بتعزيز واحترام جميع حقوق الإنسان للجميع.

السيدة فاغنر (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): تشكر سويسرا رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقريره (A/72/53) وقد سر سويسرا أن الفرصة قد اغتنمت هذا العام لوضع مقترحات محددة لتعزيز أثر مجلس حقوق الإنسان على حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ومساهمته في ذلك. لقد كانت تلك المقترحات بمثابة أساس لتحديد مسارات العمل ذات الأولوية التي يتعين أن تنفذ الآن من أجل تعزيز ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ككل. وستواصل سويسرا مشاركتها في ذلك الصدد.

أولا، تعتقد سويسرا اعتقادا راسخا بأن نجاح المجتمع الدولي في حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان يتوقف على إدماج حقوق الإنسان بشكل أفضل في جدول الأعمال العالمي للأمم المتحدة. فالعلاقة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن تستحق اهتماما خاصا، لا سيما بالنظر إلى إمكانية مساهمتها في منع نشوب النزاعات. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، وجهت سويسرا وغيرها من الدول الأعضاء نداء في ١٣ حزيران/يونيه من أجل وضع حقوق الإنسان في صلب الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع نشوب النزاعات، وعلى وجه الخصوص، لتعزيز تبادل المعلومات المفيدة بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. وتدعو سويسرا جميع الدول الأعضاء للانضمام إلى البلدان الـ ٧١ التي قدمت بالفعل دعمها لذلك النداء، وإلى الالتزام بوضعه موضع التنفيذ.

ثانيا، أود أن أعلق على الحيز الذي منح للمجتمع المدني، حيث نشهد تزايدا في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. فالمجتمع المدني يؤدي دورا أساسيا في آليات الأمم المتحدة. ولذا فإن زيادة إشراك المجتمع المدني وحمايته تمثل استثمارا في تعزيز أثر وكفاءة ومصداقية مجلس حقوق الإنسان.

ويساور سويسرا، في ذلك الصدد، القلق إزاء الحالات العديدة للترهيب والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني الآخرين أثناء ممارستهم لحقوقهم الأساسية عن طريق موافاة ممثلي آليات الأمم المتحدة بمعلومات مباشرة. وتشكر سويسرا رئيس مجلس حقوق الإنسان على التزامه بمتابعة هذه الحالات، وتحث المجتمع الدولي على عكس ذلك الاتجاه السلبي واتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان – ولا سيما من يتعاون منهم مع المجلس وآلياته.

وتعتقد سويسرا أن الزيادة في عبء عمل المجلس تؤكد أهمية ولايته، غير أنها لا تعتقد أن عبء العمل ذلك مستدام في الأجل المتوسط. هناك حاجة إلى المزيد من التفكير بشأن تحسين أساليب العمل وتنفيذ المقترحات ذات الصلة المطروحة فعلا. ونعتقد، في الوقت نفسه، أنه من الضروري العمل على تحسين المناخ في مجلس حقوق الإنسان وتجنب جو المواجهة. وتدعو سويسرا جميع الدول الأعضاء إلى العمل بشكل بناء بشأن المسائل المتعلقة بالمجلس بغية تعزيز مصداقيته وكفاءته.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٦٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.